

إطالة المدمرة «راماج» في بيروت رسالة تترك حزب الله

واشنطن وتل أبيب تتحضران للتصعيد مع إيران عبر مناقشة اتفاقية للدفاع المشترك

التوتر في المنطقة يبقى سيد الموقف في ظل الرسائل المشحونة سياسياً وعسكرياً، بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران وأذرعها من جهة ثانية، وما مناقشة الرئيس دونالد ترامب مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو توقيع اتفاقية دفاع مشترك إلا تحضير لمرحلة تصعيد جديدة.

بيروت - تقول دوائر دبلوماسية لبنانية إن رسو السفينة الحربية الأميركية «يو.إس.إس راماج» في مرفأ بيروت لا يخلو من رسائل سياسية موجّهة أساساً لحزب الله الذي يشكل الذراع الأبرز لإيران في المنطقة. وتترافق هذه الخطوة مع إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن نقاش بشأن توقيع اتفاقية للدفاع المشترك مع إسرائيل، في رسالة قوية تنسئ بإمكانية دخول المواجهة بين الطرفين من جهة وإيران وأذرعها من جهة ثانية مرحلة جديدة، وإن كان مراقبون يربطون هذه التطورات أيضاً بأغراض انتخابية تتعلق بترامب نفسه ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي يواجه استحفاقاً مصرياً بعد أيام قليلة.

واشنطن قد تجد نفسها في إحدى الفترات مضطرة إلى الانتقال نحو مرحلة متقدمة، وما توجهها نحو توقيع اتفاقية للدفاع المشترك مع إسرائيل إلا التحضير لهكذا سيناريو

وقال بيان للسفارة الأميركية في بيروت إن «راماج» وهي مدمرة قادرة على اعتراض صواريخ باليستية، رست السبت ليوم واحد في مرفأ بيروت «على هامش مشاركتها في الجهود المبذولة لضمان حرية الملاحة والتبادل الحر في البحر المتوسط».

وأضاف البيان أن دعوة وجّهت إلى «مسؤولين أميركيين ولبنانيين لحضور حفل استقبال على متن السفينة» وأشار السفير الأميركي إلى أن وجود «راماج» هو «رسالة سياسية»



زيارة حمالة أوجه

ولا يستبعد مراقبون أن تتخذ الإدارة الأميركية الحالية فعلياً إجراءات عقابية بحق حلفاء الحزب، ذلك أن الأخيرة مُصّرة على تحجيم الأخير وعزله داخل بيئته. ويرى محللون أن الولايات المتحدة تمارس حالياً أقصى الضغوط السياسية والاقتصادية على إيران لإجبارها على الدخول في مفاوضات وفق شروطها، بيد أن واشنطن قد تجد نفسها في إحدى الفترات مضطرة إلى الانتقال نحو مرحلة متقدمة، وما توجهها نحو توقيع اتفاقية للدفاع المشترك مع إسرائيل إلا تحضيراً لهكذا سيناريو.

وسبق وأن تمّت مناقشة إمكانية انخراط الولايات المتحدة وإسرائيل في اتفاقية للدفاع المشترك في عهد الرئيس بيل كلينتون، بيد أنه كانت هناك توجسات أميركية وإسرائيلية على السواء. فالولايات المتحدة تخشى والأزلات من أن تجرّها تل أبيب نحو سيناريو عسكري لا تريده، في المقابل فإن المسؤولين الإسرائيليين يخشون أن تقيد هذه المعاهدة حركتهم.

ويتخوّف التيار الوطني الحر وحركة أمل خصوصاً من إمكانية أن تصيهم سهام العقوبات الأميركية، ويتوقع أن تركز جولة رئيس التيار الحر وزير الخارجية جبران باسيل في دول أوروبية والولايات المتحدة على هذا الملف، خاصة وأن الأخير سيكون في مقدمة المستهدفين بالنظر إلى مواقفه التي لطالما شكلت غطاء داعماً للحزب. ولحزب الله الممثل في البرلمان والحكومة، مكانة مهمة على الساحة السياسية اللبنانية. ويقاقل الحزب المدعوم من طهران في أكثر من جبهة إقليمية وفي مقدمتها سوريا، وساهم تدخله منذ العام 2013 في حسم معارك لصالح دمشق.

وفي يوليو، فرضت الإدارة الأميركية للمرة الأولى عقوبات على نواب من حزب الله في لبنان. وفي أواخر أغسطس، فرضت أيضاً عقوبات على مصرف لبناني هو «جمال ترست بنك» الذي تتهمه بتقديم خدمات مصرفية لحزب الله.

نتنياهو يستثمر انتخابياً في الضفة الغربية

رام الله - أعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنهاو الأحد، اعتراف الحكومة بمستوطنة عشوائية في الضفة الغربية، وذلك قبل يومين من الانتخابات العامة المقررة الثلاثاء. وقال مكتب نتنهاو إن الحكومة وافقت خلال جلستها الأسبوعية التي عُقدت في غور الأردن على «تحويل المستوطنة ميغوت يريجو في غور الأردن إلى مستوطنة رسمية».

وتعتبر جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، لكن إسرائيل تميز بين تلك التي وافقت عليها وتلك التي لم تحصل على موافقتها. وتعهد نتنهاو قبل أسبوع بضمّ غور الأردن الذي يشكل ثلث مساحة الضفة الغربية المحتلة في حال فوزه في الانتخابات.

وتهدّد خطة نتنهاو بالقضاء على ما تبقى من الأمل لحلّ الدولتين.

وبذت الرئاسة الفلسطينية في وقت لاحق بعقد الحكومة الإسرائيلية اجتماعاً لها في غور الأردن. وقال المتحدث باسم الرئاسة نبيل أبو ريدية «كل الاستيطان المقام على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 بما فيها القدس غير شرعي، ولا يمكن لأي أحد أن يعطيه شرعية. الشعب الفلسطيني هو صاحب القرار الوحيد على أرضه».

من جهتها حملت منظمة التعاون الإسلامي الأحد الحكومة الإسرائيلية تبعات إعلان رئيس وزراءها فرض السيادة على منطقة الأغوار والمستوطنات المقامة في الضفة.

وقالت المنظمة في بيان لها بعد اجتماع طارئ على مستوى وزراء خارجية المنظمة في مدينة جدة، بناء على طلب من السعودية، لبحث إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية أنها قررت «التصدي بقوة لهذا الإعلان العدواني الخطير».

وأضافت أنها ستعمل على «اتخاذ كافة الإجراءات والخطوات السياسية والقانونية الممكنة، بما في ذلك التحرك لدى مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، والمحكمة الدولية، وأي من المنظمات والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة، لمواجهة هذه السياسة الاستعمارية التوسعية».

ويخوض نتنهاو معركة صعبة لإعادة انتخابه، ويواجه خلالها خصمه مسيرتين محتملتين بالمنفجرات بالضاحية الجنوبية.

عودة مفاوضات سد النهضة على وقع تحذيرات مصرية لإثيوبيا

القاهرة تراهن على تبني السودان الجديد مقاربة تقطع مع «المناورات» السابقة في أزمة السد

وتقول أديس أبابا إن التعاون بين البلدين يسير بصورة جيدة، وهناك مفاوضات جارية تشمل السودان أيضاً، وستصل إلى توافقات مرضية خلال الجولة المقبلة من المفاوضات. وتؤكد إثيوبيا أن الأعمال المتبقية هي الأشغال الهيدروميكانيكية وتركيب التوربينات الـ14 لتوليد الطاقة، وسوف تقوم إثيوبيا بتركيب أول توربينتين خلال حوالي عام، على أن يكتمل تركيبها تدريجياً ليتسنى لها دخول مجال الإنتاج مع اكتمال بناء السد عام 2023.



سامح شكري
ضرورة الاتفاق مع إثيوبيا حول السد في أقرب فرصة

ويشير الإعلام الإثيوبي، على غرار موقع «ذا ريبورتر الإثيوبي» إلى أن أديس أبابا مستمرة في تبني سياستها الخارجية المتزنة، القائمة على مبدأ تحقيق التنمية دون إيذاء آخرين، وليس في صالحها المماثلة، لأنها تسعى إلى تحقيق حسم الخلافات في الملفات الخارجية، باعتبارها وسيلة لمزيد من الاستقرار السياسي. وشدد سفير إثيوبيا لدى القاهرة دينا مفتي قبل أيام على رغبة بلاده العمل والتعاون المشترك مع مصر لنقل علاقات البلدين إلى التعاون الشامل بدلاً من اختزالها في سد النهضة.

وكشفت التصريحات القادمة من إثيوبيا والسودان حرص البلدين على التوصل إلى صيغة إيجابية تقرب من رؤية القاهرة، وحسم قضية سد النهضة في غضون أسابيع قليلة.

أحمد كرئيس للحكومة في إثيوبيا غير مفهوم السلام في المنطقة، وما يحدث في السودان الآن يوفر دفعة قوية للعمل بوتيرة سريعة في المفاوضات. وأضاف إلى «العرب» أن أهم إيجابيات اجتماعات القاهرة، هو عودة التفاوض بعد فترة طويلة من التوقف، فمن الضروري طرح أزمة السد بشكل مستمر، ولا بد أن تكون القضية حاضرة؛ باستمرار فحالة الخمول تعقد الحلول التوافقية.

وترفض القاهرة ما تعتبره فرض وصاية أو رؤية أحادية دون اختراعات بمصالح الآخرين أو اهتمام بتجنب الأضرار التي تقع على دولتي المصب، خاصة مصر التي تعتمد على نهر النيل كشريان لحياة المواطنين.

وأكد وزير الري المصري محمد عبدالعاطي أن أي أعمال تتم في أعالي النيل يجب أن تكون بالتنسيق بين دول المنبع ودول المصب، وبلاده لديها حساسية للأعمال «غير المنسقة» التي تؤثر على إيرادات نهر النيل، وأي انخفاض سيؤثر سلباً على أمنها المائي.

وأجّلت القاهرة اجتماعاً سداسياً مع إثيوبيا والسودان بحضور وزراء الري والخارجية ورؤساء الاستخبارات في الدول الثلاث، لاستكمال مفاوضات سد النهضة للشهر المقبل لبحث التوصل إلى اتفاق، مطالبة بأهمية وضع جدول زمني للمفاوضات.

وأكدت أهمية الانتهاء من المفاوضات وفقاً لبرنامج زمني محدد، خاصة أنها وجهت الدعوة بناء على طلب الجانب الإثيوبي بتعديل موعد الاجتماع السداسي بين الدول الثلاث.

لإنهاء أزمة مستمرة منذ قرابة ثمانية أعوام. ويقول متابعون إن صورة السودان الجديد الساعي إلى تصفير الأزمات الإقليمية يمكن أن تصب في صالح حلحلة أزمة السد، في حضرة رئيس وفدها وزير الري ياسر عباس، وهو أكاديمي ومعروف عنه آراؤه المتزنة والخبرة التي راكمها في التعامل مع ملف المياه والفيضانات. وأشار الأكاديمي في معهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، ماهر شعبان إلى أن عودة الأطراف الثلاثة تطوي على رؤى جديدة ومرنة عن ذي قبل، فقدم أي

الثلاث على قواعد الملء والتشغيل لسد النهضة. وتضمن الاتفاق 10 مبادئ أساسية لحفظ الحقوق والمصالح المائية والتعاون على أساس التفاهم والمنفعة المشتركة وعدم التسبب في ضرر لأي من الدول الثلاث.

ويرى مراقبون أن تصريحات المسؤولين في مصر، تبدو «حاسمة ومقلقة»، وتهدف إلى استثمار الظروف الراهنة في السودان، والضغط على إثيوبيا للعودة إلى طاولة التفاوض من جديد وقطع الطريق أمام أي ماطلة

وأشار في اللقاء الذي دعا إليه سفراء الدول الأوروبية المعتمدين لدى القاهرة الخميس، إلى أنه أطلعهم على آخر مستجدات المفاوضات الخاصة بسد النهضة.

وقدمت مصر للجانب الإثيوبي طرحة لقواعد ملء وتشغيل السد يحقق أهداف إثيوبيا في توليد الكهرباء من سد النهضة ويحفظ في نفس الوقت مصالح القاهرة المائية، مبنياً على مناقشات تمت بين البلدين، والالتزامات الواردة في اتفاق إعلان المبادئ الموقع بالخرطوم في 23 مارس 2015، وقضى باتفاق الدول



بين الهدم والبناء



محمود زكي
كاتب مصري

القاهرة - انطلقت في القاهرة الأحد، وعلى مدار يومين، جولة جديدة من محادثات سد النهضة، تركز على آليات الملء الأول للسد وتشغيله، بعد أن تعطلت الاجتماعات بسبب تفاعلات الحراك السوداني وسقوط نظام الرئيس عمر حسن البشير، وتأخر تعيين وزير جديد للري.

ويأتي اللقاء الثلاثي وسط سلسلة من التصريحات المصرية المحذرة مما أسمته بـ«استمرار حالة التراخي في حسم ملف سد النهضة».

وشدد وزير الخارجية المصري سامح شكري، الأحد، على ضرورة أن يتم الاتفاق مع إثيوبيا حول سد النهضة في أقرب فرصة لعدم خلق واقع مادي وفرض إرادة طرف على الآخر.

وأشار شكري إلى أن الاجتماع الجاري حالياً بين وزراء الري في البلدان الثلاثة يأتي بعد انقطاع حوالي عام و3 أشهر، وهي فترة تجاوزت ما كان مقرراً وتركت الأمور معلقة لفترة كبيرة. ولفت إلى أن «الأربع سنوات الماضية لم يتم خلالها تحقيق تقدم ملموس حول ملء وتشغيل السد».

وأحاطت مصر ووزراء الخارجية العرب، الثلاثاء الماضي لأول مرة، بـ«صعوبات» تواجه مفاوضات السد، ووجود «مراوغات» من إثيوبيا. وأرعب نائب وزير الخارجية المصري للشؤون الأفريقية، السفير حمدي لوزة، عن عدم ارتياح القاهرة لطول أمم المفاوضات الخاصة بسد النهضة.